African Journal of Advanced Studies in Humanities and Social Sciences (AJASHSS)
المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية
Online-ISSN: 2957-5907
Volume 5, Issue 2, 2026
Page No: 518-528
Website: https://aaasjournals.com/index.php/ajashss/index
Arab Impact factor 2025: 0.83 **SJIFactor 2024: 6.856** **ISI 2025: 1.191**

Formulaic Confinement in the structures ofnouns, verbs, and derivatives Structures : A Study of Selected Models

Dr. Fawzi Hussein Al-Raashdi *
Department of Arabic Language, Faculty of Education- Al-Qarah bully, Al-Merqeb University, Libya

الانحصار الصيغي في أبنية الأسماء والأفعال والمشتقات: دراسة في نماذج مختارة

د. فوزي حسين الراشدي *
قسم اللغة العربية، كلية التربية - القره بوللي، جامعة المرقب، ليبيا

Corresponding author: fhaalrashdi@elmergib.edu.ly

Received: March 05, 2026	Accepted: May 22, 2026	Published: June 02, 2026

Abstract
This research deals with the phenomenon of formulaic confinement in the structures of nouns, verbs, and derivatives. It is organized into an introduction, three sections, and a conclusion. The first section was devoted to the formulaic restriction in the structures of nouns, the second to the formulaic restriction in the structures of verbs, and the third to the formulaic restriction in the structures of derivatives. As for the conclusion, a number of results were recorded, the most prominent of which is that some morphological forms have been used exclusively in the linguistic context. Because of its rarity or anomaly in Arab speech, it became restricted to listening without analogy. The research also showed that the degree of restriction in some forms varied among scholars, depending on their different approaches to protest and the widening of their circle of hearing.

Keywords: confinement , formulas , structures , nouns , verbs , derivatives.

الملخص
يتناول هذا البحث ظاهرة الانحصار الصيغي في أبنية الأسماء ، والأفعال ، والمشتقات، وقد انتظم في مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة ، خُصِّص المبحث الأول للانحصار الصيغي في أبنية الأسماء، والثاني للانحصار الصيغي في أبنية الأفعال، والثالث للانحصار الصيغي في أبنية المشتقات. أمّا الخاتمة فقد سجلت فيها جملة من النتائج من أبرزها أنّ بعض الصيغ الصرفية قد انحصر استعمالها في المنقول اللغوي، لندرتها أو شذوذها في كلام العرب، فغدت مقصورة في السماع دون القياس، كما بيّن البحث أنّ درجة الانحصار في بعض الصيغ جاءت متفاوتة بين العلماء تبعاً لاختلاف مناهجهم في الاحتجاج واتساع دائرة المسموع لديهم.

الكلمات المفتاحية: الانحصار ، الصيغي ، أبنية ، الأسماء ، الأفعال، المشتقات.

مقدمة :

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله . أما بعد ،،،

فقد عني علماء العربية قديماً بدراسة الأبنية الصرفية، وأفردوا لها المصنفات ويُعدُّ سيبويه(180هـ) أول من أسس لنظام الأبنية والصيغ وأحصاها، وسلك منهجاً واضحاً في استقرائها من كلام العرب .

ولم يقف الاستقراء عند سيبويه، بل تجاوزه إلى من جاء بعده من العلماء فاستدركوا عليه أبنية أخرى، وعملوا على جمعها وتتبعها، ومن أبرزهم الزبيدي (1205هـ) الذي استدرك عليه نيفاً وثمانين بناء، بعد أن أحصى منها سيبويه ثمانية وثلاث مائة بناء[1] وابن القطاع (515هـ) الذي أوصلها إلى ألف وخمسمائة

[1]) يُنظر التبيان في تصريف الأسماء، أحمد حسن كحيل : 248/4

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

بناء[2]، وجلال الدين السيوطي(911هـ) الذي قام بجمع هذه الاستدراكات في كتابه المزهر في علوم اللغة، وأضاف على ما ذكره المتقدمون[3]

وهذه الصيغ التي ذكرها النحاة، وبذلوا جهدهم في استقصائها وتصنيفها، منها ما هو قياسي مطرد ، و منها ما هو غير مطرد، إذ ورد سماعه عن العرب على وجه الشذوذ أو الندرة أو القلة ، ومن ثم لا يُقاس عليه .

وقد كان النحاة يشيرون إلى ذلك في ثنايا كتبهم ، يقول سيبويه(180هـ) عن الشذوذ في النسب إلى فعيلة: " قد تركوا التغيير في مثل حنيفة، ولكنه شاذٌّ قليل، قد قالوا في سليمة: سليميٌّ، وفي عميرة كلبٍ: عميريٌّ..... وقالوا : سليقيٌّ للرجل يكون من أهل السليقة" [4] ويقول : "يكون على أفْعَلانٍ وهو قليل، لا نعلمه جاء إلا أنْبَجَان" [5]

ومن هنا تبرز ظاهرة الانحصار الصيغي؛ إذ إن قلة الألفاظ الواردة على بعض الأوزان وعدم اطرادها في القياس، أو في الاستعمال اللغوي، يُفضي إلى انحصارها في ألفاظ محدودة، فتأتي هذه الصيغ قليلة التداول ، ضيقة الانتشار في كلام العرب.

أهداف البحث :

1- تتبع الصيغ الصرفية التي حكم العلماء بانحصارها في مظانها، والوقوف على ما ورد عليها من ألفاظ ، مع عرض آراء النحاة وأصحاب المعاجم فيها.
2- دراسة الصيغ المنحصرة من حيث اختلاف إثباتها عند العلماء، وبيان أسباب ذلك كما يظهر في منهج سيبويه الذي حصر بعض الصيغ ولم يذكر غيرها، في حين استدرك عليه نحاة آخرون صيغا لم يوردها.
3- جمع الصيغ المنحصرة في إطار علمي واحد، يبرز خصائصها، ويعين على فهم ظاهرة الانحصار الصيغي في الأبنية . وهذه الدراسة في أصلها تقتضي زمنًا أوسع ، ومدى أطول ، للإحاطة بجميع الصيغ ، غير أن ضيق الوقت حملني على اختصارها في عينة من صيغ الأسماء ، والأفعال ، والمشتقات، بما يتيح إلقاء الضوء على هذه الظاهرة وبيان ملامحها .

الدراسات السابقة:

لم أقف - في حدود ما اطلعت عليه– على دراسة مستقلة تناولت موضوع الانحصار الصيغي بهذا العنوان على وجه الخصوص، غير أنّ أمهات الكتب اللغوية قد عنيت بدراسة الأبنية الصرفية ، واستقصت صيغها ، وأفردت لها المصنفات المطوّلة، كلٌ بحسب منهجه في الجمع والاستقراء .

ومن أبرز هذه المصادر : كتاب سيبويه، وكتاب الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور الأشبيلي، وكتاب المزهر في علوم اللغة لجلال الدين السيوطي ، وكذلك كتاب ليس في كلام العرب لابن خالويه الذي عني بحصر كثير من الأبنية والصيغ. كما تناولت كتب الصرف المختلفة هذه الصيغ بالعرض والنقد والتحليل، وإن لم تُفرد ظاهرة الانحصار الصيغي بالدراسة المستقلة، وهو ما يسعى هذا البحث إلى معالجته، وجمع شتاته في إطار علمي واحد.

منهج الدراسة:

اعتمدتُ في هذه الدراسة على جملة من المناهج العلمية من أبرزها :

1- المنهج الوصفي التحليلي: وذلك من خلال وصف الصيغ المنحصرة في العربية كما وردت في الاستعمال اللغوي، وتحليل خصائصها الصرفية ، وبيان سماتها من حيث القياس والاستعمال .
2- المنهج الاستقرائي: القائم على تتبع هذه الصيغ في كتب الصرف المتنوعة والمعاجم اللغوية ثم جمعها وتصنيفها ودراستها في ضوء ما قرره علماء العربية وفي مقدمتهم سيبويه.

---

[2]) يُنظر أبنية الأسماء والأفعال والمصادر : 92
[3]) يُنظر المزهر في علوم اللغة وأنواعها : 3/2
[4]) الكتاب:339/3
[5]) المصدر نفسه :248/4

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى مقدمة ، وثلاثة مباحث ، وخاتمة ، وذلك على النحو الآتي:

- **المقدمة:** وتشتمل على أهمية الموضوع، وأهدافه، ومنهجه، والدراسات السابقة.
- **المبحث الأول**: الانحصار الصيغي في أبنية الأسماء.
- **المبحث الثاني**: الانحصار الصيغي في أبنية الأفعال.
- **المبحث الثالث:** الانحصار الصيغي في أبنية المشتقات.
- **الخاتمة :** وتضمنت أبرز النتائج
- **قائمة بالمصادر والمراجع** .

مفاهيم صرفية ذات صلة بهذه الدراسة

أولاً- مفهوم الانحصار الصيغي في اللغة والاصطلاح :

الانحصار لغة : مصدر انحصر، ومادة (حصر) تدور في أصلها اللغوي حول معاني الضيق، والحبس ، والمنع ، والجمع. وَمن ذلك الْحَصْرُ: وهو العيُّ ، كأنّ الكلام حُبِس عن المتكلم ، وَمُنِع منه ، فيُقالِ حصر صدره إذا ضاق [6] وقد ورد هذا المعنى في القرآن الكريم في قوله تعالى: **﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَاحْصُرُوهُمْ﴾**[7] أي : وضيقوا عليهم[8]

كما يُقال: حَصَرَه يحْصُرُه واحْتَصَره وأحْصَره : أحاط به واستوعبه[9] ، وعلى هذا فإنّ الانحصار في اللغة : هو الضيق والمنع والتقييد، فيُقال: انحصر الشيء إذا تقيد أو ضاق في نطاق محدود، واستُوعب فلم يتسع لغيره.

ثانياً ـ الانحصار اصطلاحاً :

بناء على المعنى اللغوي يمكن تعريف الانحصار الصيغي اصطلاحاً بأنه : اقتصار صيغة صرفية معينة على عدد محدود من الألفاظ ، واستيعابها لها، دون أن تتجاوزها إلى غيرها في الاستعمال اللغوي .

ثانياً-التعريف بالشاذ والقليل والنادر

أ – **الشاذ** : وهو " ما يكون مخالفًا للقياس، من غير نظر إلى قلة وجـــوده وكثرتـــه" [10] فمناط الحكم فيه هو مخالفة القاعدة النحوية أو الصرفية .

ب- القليل:

القليل في اللغة ضد الكثرة [11] أما في الاصطلاح : فقد عسُر تحديده بحد جامع مانع ، لأنه وصف كميٌّ، لا مصطلح نحوي خاص بباب معين[12] وقد أشار جلال الدين السيوطي في كتاب الاقتراح إلى مراتب الاستعمال : المطرد، والغالب، و الكثير، والقليل، والنادر ، مبيناً أنّ القليل في مرتبة دون الكثير وفوق النادر [13]

ج – **النادر** : وهو " ما قل وجوده وإن لم يخالف القياس "[14] وقيل هو حالة تلحق الوجوه الإعرابية، والاستعمالات الكلامية، وهي تقابل الكثرة، وتعني في مفهومها قلة الاستعمال"[15] من أمثلة ذلك مجيء خبر عسى وكاد اسماً ، نحو قول الشاعر من الرجز[16] :

أكثرت في العذل ملحاً دائماً ..... لاتكثرن إني عسيت صائماً

---

[6] يُنظر مقاييس اللغة لابن فارس : (حصر)

[7] التوبة :9

[8] يُنظر تاج العروس للزبيدي: (حصر)

[9] يُنظر المصدر نفسه

[10] التعريفات للجرجاني: ص 124.

[11] يُنظر لسان العرب، لابن منظور : (قلل)

[12] يُنظر الاستعمال اللغوي القليل في كتاب سيبويه: ، أ. د. محمد أحمد الخريسات : 1240

[13] الاقتراح في أصول النحو: 50

[14] التعريفات للشريف الجرجاني : 239.

[15] معجم المصطلحات الصرفية: ص219

[16] من الرجز، مجهول القائل ؛ يُنظر شرح المفصل لابن يعيش: 222/1

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وقوله من الطويل[17] :

فأبت إلى فهم وما كدت آئباً ..... وكم مثلها فارقتها وهي تصفرُ

وقد أسهمت بعض هذه الظواهر الصرفية في انحصار بعض الصيغ الصرفية في الاستعمال، فبقيت محفوظة كما سُمعت عن العرب دون قياس أو توسع. وهو ما ستفصح عنه الورقات القادمة من هذا البحث .

المبحث الأول: الانحصار الصيغي في أبنية الأسماء

1ـ صيغة(فِعِل، وفِعُل) في الأسماء : تُعدُّ هاتان الصيغتان من الصيغ التي دار حولها خلاف بين اللغويين، وظهرت فيهما ملامح الانحصار الصيغي بوضوح . فقد ذكر ابن سيده(458هـ) هذه الظاهرة عند حديثه عن لفظة (الوُعِل) ، فذكر أنّ لها لغات متعددة منها: (الوَعِل) و(الوُعِل) ، وعدّ الأخيرة نادرة ، مشيراً إلى أنّ في العربية ما يجري على هذا النحو، وإن لم يكن مطرداً [18] . وفي معجم العين عن الليث بن المظفر(131هـ): أنّ من لغة العرب : (الوُعِل) غير أنّه نصّ على أنّ ذلك غير مطرد ؛ إذ لم يرد في كلامهم على وزن (فُعِل) إلاّ في ألفاظ قليلة منها: (الدُئِل) وهو عنده شاذ[19] بينما ذهب الأزهري(370هـ) إلى أبعد من ذلك، فأنكر هذه اللغة ، وصرح بأنه لم يسمع الوُعِل لغير الليث مما يدل على تضعيفه لها [20] أي أنها لغــة نادرة [21]

ومن خلال هذه الأقوال يتبين اختلاف أصحاب المعاجم في الحكم على هذه الصيغة؛ فمنهم من وصفها بالشذوذ، ومنهم من عدّها نادرة، ومنهم من رفضها لقلة سماعها .

أمّا النحاة؛ وفي مقدمتهم سيبويه ، فقد كانوا أكثر حسماً؛ إذ نفى وجود هذه الصيغة في الأسماء فقال:" اعلم أنّه ليس في الأسماء(فُعِل) ، وإنما يكون ذلك في الأفعال، كما نفى أيضاً وجود (فِعُل) في كلام العرب. ومع ذلك ، فقد وردت صيغة(فِعُل) في لفظة واحدة وهي الحِبُك في قراءة الحسن البصري وأبي مالك الغفاري : ﴿والسَّمَاءُ ذاتِ الحِبُك﴾ [22] بكسر الحاء وضم الباء[23] وهي قراءة أثارت خلافاً بين العلماء فمنهم من أنكرها، ومنهم من وجّهها على أنها من تداخــل اللغــات[24]

وخلاصة ذلك أنّ هاتين الصيغتين تمثلان نموذجاً واضحاً للانحصار الصيغي؛ إذ انحصرتا في ألفاظ قليلة جداً مع اضطراب في إثباتها بين القبول والرفض، وعدم اطرادهما في القياس والاستعمال.

2ـ **صيغة (فِعِل) :** تُعد هذه الصيغة من صيغ الأسماء القليلة في العربية، وقد أشار النحاة إلى انحصارها في ألفاظ محدودة، فقد حصرها سيبويه في لفظة واحدة وهي(إبِل) [25]

وتُعدُّ (الإبل) من الألفاظ التي كثر دورانها في كتب اللغة ، وهي اسم لجمع لا واحد له من لفظه، قال الجوهري (393ه) : "وهي مؤَنثة ؛ لأن أسماء الجموع التي لا واحد لها من لفظها إذا كانت لغير الآدميين فالتأنيث لها لازم, وإذا صغرتها دخلتها التاء فقلت: أُبَيــلة وغُنَيْمة"[26]

غير أنّ بعض العلماء استدرك على سيبويه ألفاظاً أخرى على هذا الوزن، فذكر ابن جني(392هـ) ألفاظاً مثل(إطِل) و(بِلِز) و(إبِد) [27] كما وسّع ابن خالويه الدائرة ، فذكر ألفاظاً أخرى منها : بِلِص ، و حِبِر، وعِبِل، ومِشِط ، وحِلِج ، ووتِد. ولم يذكر سيبويه هذه الألفاظ في كتابه، ويظهر أنّ ذلك راجع إلى قلة ثبوتها،

---

17) من الطويل، يُنسب لتأبط شراً ، يُنظر شرح المفصل لابن يعيش: 384/4، ولسان العرب لابن منظور : (كيد) و خزانة الأدب للبغدادي: 375/8

18) يُنظر المحكم والمحيط الأعظم: 362/2.

19) يُنظر كتاب العين للخليل : (وعل).

20) يُنظر تهذيب اللغة: (وعل).

21) يُنظر شرح الشافية للرضي :1/ 36-38

22) الذاريات: 7.

23) يُنظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ،لابن جني : 285/2.

24) يُنظر شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين الاسترابادي: 203/1 و المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني، 285/2 .

25) يُنظر الكتاب :244/4

26) الصحاح للجوهري : (إبل).

27) يُنظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها:287/2

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

أو اختلاف العلماء فيها لا إلى إغفالها[28] كما اختلف العلماء في طبيعة لفظة الإبل ؛ فذهب ابن سيده إلى أنها اسم دال على الجمع، بينما يرى أكثر النحاة وأصحاب المعاجم أنها اسم جمع وهو القول الراجح؛ لأنّ اسم الجمع إذا دلّ على غير العاقل تلحقه الهاء عند التصغير ، فيُقال : أُبيلة ، كما ذكر الجوهري في نصه السابق، وهو دليل على أنها اسم جمع [29]

3- صيغة (فَعْلال) في غير المضعف:

اطّردت هذه الصيغة في المضعف الرباعي نحو : الزَّلْزال، والصَّلصال، والوَسْواس ، ونُقل عن سيبويه قوله : " لا نعلم (فَعْلالاً) في الكلام إلا المضعّف، نحو (الجَرْجَار) و (الدَّهْدَاه) و (الصَّلْصَال) و (الحَقْحَاق) "[30]. وقد حُصِرت هذه الصيغة في غير المضعف في لفظة واحدة ، وهي(خَزْعَال)، قالوا : ناقة خَزْعَال، وهي التي بها عرج إذا مشت، ونُسِب هذا القول للفراء [31] وأضاف غيره (قهقار) و(قسطال) ، غير أنّ جمهور اللغويين ردّوا ذلك متمسكين بأنّ صيغة (فَعْلال) لا تكاد ترد، في كلام العرب إلاّ في المضعف، وما خرج عن ذلك فمختلف فيه، أو غير ثابت لعدم وجود (فَعْلال) إلاّ في خَزعال [32]

4- بناء (فُعْلِل) بين التجرد والزيادة :

أبنية الخماسي المجرد في الاسم والصفة أربعة باتفاق النحاة، وهي:(فَعَلَّلٌ ، وفُعَلِّلٌ وفَعْلَلِلٌ ، وفِعْلَلٌ) ، غير أنّ الزجاج(311هـ) والزبيدي زادا بناء خامساً وهو (فُعْلَلِل) وحصروه في لفظة واحدة وهي هُنْدَلِع ؛ بقلة غريبة . غير أنّ هذا البناء موضع نظر ؛إذ احتج النحاة لاحتمال أن تكون الكلمة زائدة فيكون وزنها على هذا التقدير (فُنْعَلِل) من أبنية الرباعي المزيد ، لا من الخماسي المجرد. وعلى كلا التقديرين – أعني القول بأصالة النون أو بزيادتها – فإنّ اللفظة لا نظير لها في الكلام ، والأرجح جعلها من أبنية المزيد ؛ لكثرة نظائره ، بخلاف الخماسي المجرد، فإنه محدود الأبنية [33]

5- الفاء المكررة في مَرْمَرِيس بين لأصالة والزيادة : ذكر سيبويه أنّ من الأبنية قولهم : (فَعْفَعيل)؛ ومثل له بلفظة مرمريس وهو الداهية [34]، وتابعه ابن جني فبيّن أنّ تكرار الفاء في هذه الكلمة نادر في كلام العرب، حتى قيل: لم تتكرر الفاء على هذا النحو إلاّ في هذا الحرف . وذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى أنّ وزن مرمريس هو (فَعْفَعيل)؛ وأصله من المراسة وهي الشدة، وكُررت الفاء والعين، ولا نظير له في الاستعمال [35].

وفي المقابل ذهب الأزهري(370هـ) وابن دريد(321ه) إلى أنّ الأحرف المكررة في نحو مرمريس أصول، فجعلوا الكلمة على وزن(فَعْلِليل) وعدّوا هذا البناء غير نادر مستشهدين بألفاظ أخرى مثل: خندريس، ودَرْدَبيس، وسَلْسبيل، وعَرْبَسِيسَ، وأدرجوها في باب(فَعْلِليل) [36] وعلى هذا فإن وزن مرمريس يتجاذبه اتجاهان:

- البصريون : يميلون إلى جعله على (فَعْفَعيل)؛ مع القول بوقوع التكرار على سبيل الندور.
- الكوفيون ويجعلونه على (فَعْلِليل) ويرون الأحرف أصولاً وتُعدّ هذه المسألة من مسائل الخلاف بين نحاة البصرة والكوفة ، بين الحمل على الزيادة مع الندرة، أو الأصالة مع القياس، ولكل فريق حججه وتعليلاته[37]) والذي يترجح لدي أن لفظة مرمريس جاءت على وزن ((فَعْفَعيل)؛ وذلك لعدة أدلة منها : أنّها مشتقة من مرس الدالة على الشدة، وقد كُررت أصول الكلمة فكُرر ما يقابلها في الميزان، ويؤيد ذلك التصغير؛ إذ يُقال: مُريريس؛ وهو ما يدل على أنّ الميم الثانية زائدة ؛ إذ سقطت في التصغير [38]

---

[28] يُنظر ليس في كلام العرب، لابن خالويه : 97للزبيدي : (إبل)
[29] يُنظر المخصص : 125/2، وتاج العروس
[30] أدب الكاتب لابن قتيبة: 478
[31] يُنظر لسان العرب لابن منظور: (خزعبل)
[32] يُنظر تهذيب اللغة للأزهري : (خزعبل) ، وتاج العروس للزبيدي : (خزعل)
[33] يُنظر الممتع الكبير لابن عصفور: 57
[34] يُنظر الكتاب : 264/4
[35] يُنظر المنصف لابن جني : 13
[36] يُنظر تهذيب اللغة : (دردبس) و جمهرة اللغة : 219/2-227
[37] يُنظر الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين للأنباري : 651/2
[38] يُنظر توضيح المقاصد بشرح ألفية ابن مالك للمرادي: 1532/3

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

6- انحصار صيغة(فَعَلاء) :

ذكر سيبويه هذه الصيغة في الأسماء، وبيّن قلتها ، فقال: "يكون على (فَعَلَاء) في الاسم، وهو قليل نحو: قَرَماءُ وجَنَفَاءُ (أسماء مواضع) "[39] ونُقِل عن أبي علي الفارسي(377هـ) قوله وَلَا أعلم لهذين الحرفين نظيراً"[40] وهو نص في الحصر. أمّا في الصفات فقد حصرها ابن السكيت(244هـ) في لفظة واحدة وهي (ثَأَداء) بمعنى الأَمَة ، وقد تُسكّن همزته تخفيفاً[41]

غير أنّ هذا الحصر لم يثبت عند جميع العلماء؛ إذ نُسب إلى ابن بري(582هـ) أنه وسّع في الدائرة؛ فذكر أنّ هذه الصيغة قد جاءت في ستة أمثلة، وهي: ثَأَداءُ وسَحَناءُ، ونَفَساءُ لغة في نُفَساء ، وجَنَفاءُ، وقَرَماءُ، وحَسَداءُ . ويمكن تقسيم هذه الأمثلة عنده إلى قسمين: صفات وهي: ثَأَداءُ ،وسَحَناءُ، ونَفَساءُ، وأعلام مواضع وهي : جَنَفاءُ وقَرَماءُ،: وحَسَداءُ [42]

7- (انحصار صيغة فاعولاء): تُعدّ هذه الصيغة من الأبنية النادرة في كلام العرب، وقد مثّل لها سيبويه بلفظة واحدة هي عاشوراء ولم يذكر غيرها ، مما يدل على قلة البناء عنده[43] وصرّح الأزهري بندرة هذه الصيغة فقال: " وَلم أسمع في أَمثلَة الْأَسْماء اسْماً على فاعولاء، إلاّ أحرفاً قَليلة"[44]

غير أنّ بعض اللغويين استدركوا على هذا الحصر ، فذكر ابن بزرج ألفاظاً أخرى منها : الضاروراء، والساروراء ، والدّالولاء. كما نُقل عن ابن الأعرابي: الخابوراء موضع [45] وأضاف غيره التاسوعاء: اليوم التاسع قالوا عنه مولد[46]، والحاضوراء موضع ، والساموعاء اللحم في التوراة[47].

وقد ذهب ابن دريد في الجمهرة إلى أنّ هذه الصيغة لا نظير لها غير عاشوراء، فجعلها منفردة لا ثاني لها [48] وتعقبه الزبيدي: (1205هـ) فذكر أنّ لألفاظ المتقدمة تُستدرك عليه، مما يدل أنّ الحصر ليس مطرداً، بل هو مبني على قلة الشاهد، واختلاف الرواية [49] وعلى هذا ، فإنّ صيغة (فاعولاء) تمثّل نموذجاً واضحاً للأبنية الغريبة في العربية ، التي يدور الحكم فيها بين الانحصار الشديد عند بعضهم ، والتوسع النسبي عند آخرين بحسب ما يثبت من السماع.

المبحث الثاني : الانحصار الصيغي في أبنية الأفعال

1- انحصار الضم والكسر في عين الفعل المضارع في باب َ(فَعَل يَفْعَل)

جرى القياس الصرفي - باتفاق النحاة – على أن تُفتح عين (فَعَل) في المضارع، إذا كان الفعل من باب (فَعَل يَفْعَل) ، ولا سيما إذا كان عينه أو لامه من حروف الحلق الستة: (الْهمزَة، وَالْهَاء، والحاء، والخاء، والعين، والغين) نحو : سَأل يسأل، وبَـدَأَ يَبْـدَأ، وبـرَأَ يَبْرَأ وهذا هو القياس المطرد [50] غير أنّ السماع ورد بخلاف ذلك في مواضع محصورة ؛ فجيء بضم أو كسر عين المضارع، على خلاف القياس: فأما الضم، فقد سُمع في أفعال قليلة منها: (برَأ يَبْرُؤُ) وهي لغة أهل الحجاز، وقد حكم عليها النحاة بالفصاحة. ونُقل عن الأزهري عن الزجاج نحو : قرَأ يَقرَأ، وهَنَأ البعيرُ يهْنَؤ ، وقُيد ذلك بقلة السماع حتى قيل : لم يُسمع الضم فيما لامه همزة إلاّ في ألفاظ معدودة [51] وأمّا الكسر في الماضي والفتح في المضارع فقد

---

[39] الكتاب: 258/4
[40] المخصص لابن سيده: 47/5
[41] إصلاح المنطق: ص164
[42] لسان العرب لابن منظور : (ثأد) ، (قرم)
[43] يُنظر الكتاب : 4/ 249
[44] تهذيب اللغة: (عشر)
[45] يُنظر المصدر نفسه: (عشر)
[46] يُنظر تاج العروس للزبيدي : (حضر)
[47] يُنظر المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، للسيوطي: : 2/ 72
[48] يُنظر تاج العروس للزبيدي : (عشر)
[49] المصدر نفسه والموضع نفسه وجمهرة اللغة لابن دريد: 727/2
[50] يُنظر فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال لأحمد بن محمد الرائقي : ص222
[51] يُنظر تهذيب اللغة : (برأ)

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ورد كذلك على خلاف القياس نحو (بَرِئَ يَبْرَأُ) وهي لغة أهل تميم وقد عُدّت فصيحة أيضاً . وَسُمع (برؤ يَبْرُؤُ) بالضم في الماضي والمضارع وهذه الأخيرة استضعفها العلماء لندرتها[52]

ومن صور كسر العين المخالفة للقياس ما كان لامه حرف الحاء ، وقد حصره ابن سيده في أفعال معدودة، فقال: " وليس في الكلام فَعَل يَفْعِل مما لامُ الفِعل منه حاءٌ إلاّ يَنكِحُ ويَنْطِح ، ويَمْنِحُ ، ويَنْضِح ، ويَنْبِح ،ويَرْجِح ، ويأْنِح ، ويأْزِح ،ويَمْلِح "[53] ، واستدرك عليه صاحب اللسان ألفاظاً أخرى، فقال: " فاته يَنْتِح ويَنْزِح ويَصْمِح ويَجْنِح ويَأْمِح " [54] فبلغ العدد بضعة عشر فعلاً كلها محمولة على السماع.

وعلى هذا، فإنّ مجيء الضم أو الكسر في عين المضارع في هذا الباب يُعدّ من قبيل الانحصار الصيغي؛ إذ خرج عن القياس المطرد إلى ألفاظ قليلة محصورة ثبتت بالسماع ثم استقرت في الاستعمال حتى صارت لغات معتبرة.

ويمكن تعليل هذا الخروج بأنّ الأصل يقتضي الفتح لمناسبة حروف الحلق، غير أنّ هذه الأفعال نُقلت عن العرب على غير القياس ، فحُفظت كما سُمعت، وربما اكتسبت فروقاً دلالية كما في قولهم : نَضَح ينضِح بالكسر إذا رشّ ، ونضَحَ ينضَح بالفتح إذا رشح [55]

2- انحصار الفعل (أبَى يَأبَى) في باب (فَعَل يفْعَل)

جرى القياس في المشهور في باب ((فَعَل يفْعَل) على أن تكون عين الفعل في المضارع مفتوحة ، ولا سيما إذا كانت عين الفعل أو لامه من حروف الحلق (الْهمزَة، وَالْهَاء، والحاء، والخاء، والعين، والغين) نحو سحَرَ يسْحَر[56]

وقد قرر السيوطي أنّ هذا الباب يكاد ينحصر في الأفعال التي اشتملت على أحد حروف الحلق فقال:" " ليس في كلام العرب (فَعَل يَفعَل) بفتح الماضي والمستقبل إلا إذا كان فيه أحد حروف الحلق عيناً أو لاماً، نحو: سحَر يسحَر [57] غير أنهم استثنوا من ذلك فعلاً واحداً وهو أبَى يَأْبَى، فجاء على هذا الوزن من غير أن تكون عينه أو لامه من حروف الحلق فعدّوه شاذاً عن القياس ومحفوظاً بالسماع[58] وقد وسّع ابن خالويه دائرة الاستثناء، فذكر أفعالاً أخرى، منها: " أبَى يَأْبَى، وقَلى يقلَى، وجبَى يجبَى، وسَلَى يسَلَى، وخظا يخظى، وعسَى الليل يعْسَى، إذَا أظلم، ورَكَن يركَن وجعلها من هذا الباب [59]

غير أنّ هذا التوسع لم يُسلّم له؛ إذ اقتصر سيبويه – فيما نُقل عنه- على الفعل أبَى يَأْبَى، ولم يُلحق به غيره، وكأنه عدّ ما سواه مختلفاً فيه ، أو غير ثابت على هذا القياس [60]

3- انحصار الضم في عين المضارع من المثال الواوي (وَجَد يَجُدُ):

جرى القياس الصرفي عند النحاة على أنّ مضارع المثال الواوي تُحذف فاؤه، وتُكسر عينه في الغالب نحو : وعَدَ يَعِد، وَزَنَ يَزِن . وقد استقرأ النحاة هذا الباب فوجدوا أنّ الكسر هو الغالب المطرد، وحصروا ما خالفه في ألفاظ قليلة. ومن ذلك ما ورد بضم عين المضارع مع حذف الفاء وهو نادر جداً حتى قيل: لا يوجد غيره ، وهو(وَجَد يَجُدُ) بضم العين في المضارع وهي لغة عامرية [61] وتُعدّ هذه الصورة مخالفة للقياس من جهتين ؛ حذف الواو وهو جارٍ على القياس ، ضم عين المضارع وهو موضع المخالفة ؛إذ القياس الكسر . وقد علّل بعضهم حذف الواو هنا بالحمل على نظائره من الأفعال التي حُذفت فاؤها كقولهم : يقع ويدع ، وإن اختلفت حركة العين؛ إذ الأصل الميل إلى الكسر، وأشار ابن جني إلى أنّ ما جاء على غير هذا القياس يُعدّ نادراً لا يُقاس عليه ، وإنما يُحفظ كما سُمع، وعلى هذا ، فإنّ مجيء الضم في عين

---

52) يُنظر تاج العروس للزبيدي : (برأ)
53) المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده : (نكح)
54) لسان العرب، لابن منظور : (نكح)
55) القاموس المحيط للفيروز آبادي : (نضح)
56) يُنظر فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال لأحمد بن محمد الرائقي : ص222
57) المزهر في علوم اللغة وأنواعها : 96/2
58) يُنظر لسان العرب لابن منظور: (أبي) والمزهر للسيوطي: 92/2
59) يُنظر ليس في كلام العرب: 29
60) يُنظر المصدر نفسه والموضع نفسه ، والكتاب: 4/ 106
61) يُنظر لسان العرب لابن منظور: (وجد)

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المضارع مع حذف الفاء في المثال الواوي يُعدّ من قبيل الانحصار الصيغي؛ إذ لم يثبت فيما نُقل إلاّ في ألفاظ محدودة أبرزها (وَجَدُ يَجُدُ) [62]

4- انحصار الياء ، والتضعيف ، والتعدية في أفعال الباب (فَعُل يفْعُل) :

جرى القياس على أن تكون أفعال باب فَعُل يفْعُل (بضم العين فيهما) لازمة ، وصحيحة العين، وفي الغالب تدل على الأوصاف الخِلقية أو المعنوية، نحو كَرُم يكرُم وشَرُف يشرُفُ . غير أنّ السماع ورد بخلاف هذا القياس في مواضع محصورة فاجتمعت فيه ظواهر نادرة منها: مجيء الفعل معتل العين بالياء، أو مضاعفا ، أو متعدياً، وكل ذلك قليل في هذا الباب. فأمّا اعتلال العين بالياء، فقد حُصر فيما نُقل في فعل واحد، هو (هيؤ يهيؤ)؛ بمعنى صار ذا هيئة ، وقد عُدّ شاذاً؛ لأن القياس يقتضي سلامة العين في هذا الباب. وأمّا التضعيف، فقد ورد في ألفاظ معدودة منها: لَبُبَ يلُبُبُ، وشَرُرَ يشْرُرُ، وحَبُبَ يحْبُبُ، وخَفُفَ يخفُفُ ودَمُمَ يدْمُمُ، وهي كلها خارجة عن الغالب. وأما التعدية، فالأصل في هذا الباب اللزوم، ولم يُسمع منه متعدياً إلاّ على سبيل التضمين، كقولهم: (إنّ بِشْراً طلُع اليمن) أي: بلغها ووصل إليها، وقولهم : (رَحُبَتْك الدارُ) أي : (رَحُبَتْ بك الدارُ) فعدّى الفعل تضميناً لمعنى فعل متعدٍ [63]

وعلى هذا فإنّ ما جاء في هذا الباب ، من اعتلال، أو تضعيف، يُعد من قبيل الانحصار الصيغي؛ إذ جاء مخالفاً للقياس المطرد، في ألفاظ قليلة محفوظة بالسماع.

المبحث الثالث: الانحصار الصيغي في أبنية المشتقات

1- انحصار استعمال صيغة (أفْعَل مُفْعَل) في اسم الفاعل : ينحصر استعمال صيغة أفْعَل فهو (مُفْعَل) في اسم الفاعل من غير الثلاثي في ألفاظ قليلة سماعية غير قياسية ذكرها أهل اللغة منها: أَلْفَجَ الرجلُ فهو مُلْفَجٌ ؛ إذا ذهب ماله ، أَو المُعْدِمُ الذي لا شيء له، وأَحْصَنَ فهو مُحْصَنٌ، وأَسْهَبَ فهو مُسْهَبٌ، إذا أطال في كلامه [64]

وزاد ابن سيده أَسْهَمَ فهو مُسْهَم ، كما زاد ابن خالويه لفظة أخرى فقال: " اجرأشت الإبل فهي مجْرَأشَّةٌ، بفتح الهمزة إذا سمنت وامتلأت بطونها"[65] وقيل إن ابن خالويه وقف على هذه اللفظة بعد سبعين سنة [66]

والقياس في العربية أن يُقال: أفْعَل فهو مُفْعِلٌ بكسر ما قبل آخره ، وهو المطرد في اسم الفاعل من غير الثلاثي وعليه جرى كلام العرب[67] وقد فرق بعض اللغويين بين الفتح والكسر في هذه الصيغة ، وجعلوا لذلك علة معنوية ؛ فقد نقل أبو زيد(321هـ): عن أبن الأعرابي(150هـ): قوله " أَسْهَبَ الرجلُ: أَكْثَرَ من الكلام فهو مُسْهَبٌ بفتح الهاء ولا يُقال بكسرها، وَهُو نادرٌ. وقال ابن بري(582هـ): نقلاً عن أبي علي البغدادي (483هـ): رَجُلٌ مُسْهَبٌ بالفتح إذا أَكْثَرَ الكلام فِي الخَطإِ، فإن كَانَ ذلِك في صوابٍ فهو مُسْهِبٌ بالكسر لَا غير. أَي البَلِيغ المُكْثِرُ مِنَ الصَّواب بالكسر، ..... ثمَّ نَقل عن أبي عبيدة(209 ه): أَسْهَب فهو مُسْهَبٌ بالفتح إِذَا أَكْثَرَ فِي خَرَف وتَلَف ذِهْن. وعن الأصمعي(216هـ): أَسْهَبَ فَهُوَ مُسْهَبٌ، إذا خَرِف وأُهْتِر، فإن أَكْثَرَ من الْخَطَإِ قيل: أَفْنَد، فهو مُفْنَد"[68] وقال ثعلب(291هـ) أسهب فهو مسهَب في الكلام، وأسهب فهو مسهِبٌ إذا حفر بئرًا فبلغ الماء "[69] .

---

[62] يُنظر المنصف لابن جني : 187
[63] يُنظر شذا العرف في فن الصرف، للحملاوي: ص23
[64] يُنظر جمهرة اللغة لابن دريد (حطب) و(اللسان : (حصن)
[65] ليس في كلام العرب لابن خالويه : 50
[66] يُنظر تاج العروس للزبيدي : (جرش)
[67] يُنظر المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده : 153/3
[68] جمهرة اللغة لابن دريد : 281/2
[69] ليس في كلام العرب لابن خالويه : ص50.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

2-انحصار استعمال صيغة (أفْعَل فاعِل) في اسم الفاعل :

الأصل في اسم الفاعل من الفعل الرباعي المزيد بهمزة ، أن يأتي على وزن(مُفْعِل) نحو : أقبل فهو مُقْبِل وأبقل المكان فهو مُبْقِل، وهذا هو القياس المطرد في كلام العرب. غير أنّ العرب عدلت في ألفاظ قليلة عن هذا القياس إلى صيغة فاعل وهو استعمال سماعي نادر، من ذلك قولهم "[70]:

* . **باقل** : في وصف المكان إذا كثر فيه نبات البقل، والأكثر في القياس مُبْقِل، وإن كان هذا الأخير مسموعاً أيضاً.

* **-وارس** : من قولهم : أورس الشجر إذا أورق، ولا يُقال: مورس على القياس. ومن ثم يظهر أنّ الاستعمال قد يُقدم السماع على القياس؛ فيشيع باقل ونحوه، مع أنّ مُبْقِل هو الوجه القياسي . وقد أشار ابن جني إلى هذه الظاهرة بقوله : (مطرد في القياس شاذ في الاستعمال) مبيناً أنّ بعض الصيغ تكون صحيحة من جهة القياس، لكنها قليلة الدوران في كلام العرب في مقابل صيغ أخرى سماعية أكثر شيوعاً، كما في نحو : مكان مُبْقِل (قياس) وباقل (أشيع سماعاً) [71]

3- انحصار استعمال صيغتي (مُفْعَل و مُفْعُول) في اسم الآلة:

ذكر سيبويه أنّ لأسماء الآلة ثلاث صيغ قياسية وهي: مِفْعَل، كالمِنْجَل ، ومِفْعَلة كالمِكْسَحَة، ومِفْعال ولم يُمثّل له [72] كل ذلك بكسر الميم وفتح العين، ووردت صيغ أخرى لاسم الآلة على غير قياس، عدّها اللغويون من النوادر لانحصارها في ألفاظ محدودة منها : مُسْعُط ،ومُدُقٌّ، ومُدْهُن، ومُنْصُلٌ، ومُخْرُصة، ومُكْحُلةٌ ، ومُنخُل، ومُنْقُر [73] وقد أشار ابن سيده إلى أنّ من هذه الأفعال قد يجيء على وزن مُفْعَل ولكنه قليل حتى حصره في لفظين : (مُنْخُل) و(مُنْخَل) و(مُنْصُل ومُنْصَل) [74]

وأمّا الصيغة الثانية النادرة من صيغ أسماء الآلة فهي : (مُفْعُول) ، وهي من الصيغ النادرة، إذ لم يُنقل منها إلاّ ألفاظ معدودة لا نظير لها وهي : مُغْفُور ، ومُنْخور ، ومُغْرُود، ومُعْلُوق [75]

الخاتمة

وفي ختام هذا البحث يمكن القول :

1- إن للسماع أثراً بيّناً في انحصار بعض الصيغ الصرفية، وقلة شيوعها، إذ يقتصر ورودها على ما نُقل عن العرب في ألفاظ محدودة لا تتجاوز دائرة الرواية، فلا تتعداها إلى غيرها لعدم خضوعها للقياس. وفي ذلك يقول ابن جني : " فإذا ورد السّماع بشيءٍ لم يبقَ غرضٌ مطلوب وعُدِل عن القياس إلى السماع"[76]

2- للقياس في العربية دور مهم في انتشار الصيغ وتوالدها، لما تمتاز به العربية من سعة الاشتقاق وكثرة المفردات.

3. من خلال استعراض النماذج الصرفية السابقة يمكن القول أنّ سبب الانحصار الصيغي في بعض الأبنية يعود أساساً إلى قلة ورودها في كلام العرب، واقتصارها على ألفاظ محدودة، لم تتجاوز دائرة السماع، فمن ذلك بعض الصيغ لم يرد عليها إلا لفظ واحد ، كقولهم : إبل ، أو ما ورد عليها ألفاظ قليلة النظائر كصيغة مُفْعُولْ في الآلة ؛ إذ لم يُنقل منها إلا أربعة ألفاظ، وكذلك صيغة (مُفْعَل) التي لم يرد إلاّ ألفاظاً معدودة ، و صيغة (فاعول)التي لم يرد عليها إلاّ لفظة عاشوراء .

4- كما تبين أن بعض الصيغ كصيغة فاعولاء لم ترد إلاّ في ألفاظ محدودة ، وقد اختلف العلماء في ثبوت بعضها، ودرجة الاحتجاج بها ؛ حتى أنّ منهم من رفض هذه الألفاظ كابن دريد الذي يقول : ليس لهم (فاعولاء) غير عاشوراء لا ثاني له " ، مما زاد في الحد من انتشار هذه الصيغ ، وهذ لمسناه في إنكار بعض العلماء لبعض الألفاظ كلفظة تاسوعاء التي عدوها مولدة فضلاً عمن أنكر الصيغة أصلاً كابن دريد.

---

[70]) يُنظر الصحاح للجوهري، ولسان العرب لابن منظور :(بقل)

[71]) يُنظر الخصائص: 98/1

[72]) يُنظر الكتاب لسيبويه: 95/4،94.

[73]) يُنظر إصلاح المنطق لبن السكيت: 2/ 107

[74]) يُنظر المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده : 8/ 327

[75]) يُنظر المزهر في عاوم اللغة وأنواعها ، للسيوطي:56/2

[76]) المنصف: 279/1.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

5- يسهم الشذوذ عن القياس أو عن الاستعمال المطرد في تعزيز الانحصار؛ إذ ترد بعض الأبنية في صيغ تخالف القواعد القياسية في الأفعال والمشتقات فتُحفظ على جهة السماع ، ويُحد من انتشارها. وهذا لمسناه في بعض أبواب الأفعال من ذلك : وَجَدَ يَجُدُ، و أَبَى يَأبَى، و نضِح ينضِح ومنحَ يَمنِح بالكسر وفي المشتقات منها اسم الفاعل كقولهم: أبقل المكان فهو باقل ، وأسهب في الكلام فهو مُسَهبُ ، فهذا الكلام وما شابهه صنفه ابن جني تحت الكلام الذي اطّرد استعمالاً، وشذ قياساً .

6- تظهر قلة الأمثلة الصرفية وانحصارها في كتاب سيبويه ، وهذا يعود إلى اعتماده على المسموع الموثوق به، وإهماله الألفاظ المختلف فيها، فلم تكن عنده حجة ، يقول: ابن جني: " اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص. والمقيس على النصوص، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه "[77]

7- من المتعارَف عليه دائما أن العربية تجنح إلى التخفيف وسهولة الاستعمال، فاللفظة إذا قلت حروفها ، وانسجمت حركاتها شاعت وانتشرت، والعكس صحيح، فكلمة الحِبُك فيها انتقال من الثقل وهو الكسر إلى الأثقل وهو الضم، وهذا ساهم في انحصار استعمالها, أو عدم وجودها أساساً إلاّ في موضع واحد في قراءة شاذة .

وهذا ينسحب على بقية الصيغ الرباعية والخماسية الواردة في هذا البحث، فمتى توالت المتحركات المتشابهة أو المتناقضة، واستطالت الصيغة أثّر ذلك عليها وجعلها محدودة الانتشار ، وهذا ملاحظ في أبنية الثلاثي والرباعي والخماسي حيث نجد أن صيغ الثلاثي أكثر انتشاراً لقصر الصيغة ، بينما صيغ الخماسي أقل انتشاراً لاستطالة صيغه ، وشاهد على ذلك الصيغ : (فعْلَيل، فَعَلال، وفَعَفِيل ومُفْعُول و فُعْلَلِل) وغيرها التي مرت بنا في هذا البحث .

8- بعض الألفاظ التي لم يذكرها سيبويه في كتابه، واستدركها عليه العلماء ، قد تكون في أصلها أعجمية، ولعلّ ذلك من الأسباب التي صرفته عن إيرادها في كتابه . من ذلك (دُرْداقِس) "[78]: وهي من الألفاظ التي استدركها ابن السراج على سيبويه [79] قال الأصمعي : أظنها رومية [80]

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

المصادر والمراجع

أولا- القرآن الكريم:

ثانيا- المصادر والمراجع

1- أدب الكاتب لابن قتيبة، الناشر: المكتبة التجارية : مصر، تحقيق: محمد محيى الدين عبدالحميد ، الطبعة : الرابعة ، 1963.

2- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، ابن القطاع الصقلي، تحقيق: د. أحمد محمد عبد الدائم، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة 1999م

3- إصلاح المنطق، لابن السكيت، تحقيق: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي ، الطبعة: الأولى: 1423 هـ , 2002 م

4- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، لأبي بركات الأنباري، المكتبة العصرية، الطبعة : الأولى 1424هـ- 2003م

5- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.

6- الاقتراح في أصول النحو ، جلال الدين السيوطي، ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية، راجعه وقدم له: علاء الدين عطية، الناشر: دار البيروتي، دمشق، ط/2 ، 1427 هـ - 2006 م

7-تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، الناشر : دار الهداية.

8-التبيان في تصريف الأسماء ، أحمد حسن كحيل، ط/6، (د ن)

[77]) الخصائص: 190/1.

[78]) وهي طرف العظم الناتئ في القفا.

[79]) الأصول في النحو: 225/3.

[80]) يُنظر الممتع الكبير في التصريف ، لابن عصفور : 114/1

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

9-التعريفات، للشريف الجرجاني، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط/1، 1403هـ -1983م
10-تهذيب اللغة ، للأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب ، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، 2001م
11جمهرة اللغة ، لابن دريد، رمزي منير بعلبكي، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الأولى، 1987م
12-خزانة الأدب ول لباب لسان العرب، البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/ 4، 1418 هـ - 1997 م
13-الخصائص، لأبي الفتح عثمان ابن جني، الناشر : الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة: الرابعة.
14-سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان ابن جني، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان ،الطبعة: الأولي 1421هـ- 2000
15-شذا العرف في فن الصرف، أحمد بن محمد الحملاوي ، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، الناشر: مكتبة الرشد الرياض .
16-شرح الشافية للرضي الاستراباذي، حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة : محمد نور الحسن - المدرس في تخصص كلية اللغة العربية محمد الزفزاف - المدرس في كلية اللغة العربية محمد محيى الدين عبد الحميد - المدرس في تخصص كلية اللغة العربية، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، عام النشر: 1395 هـ - 1975 م
17-شرح المفصل لابن يعيش، قدم له الدكتور: إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1422 هـ - 2001م
18-الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الرابعة 1407 هـ - 1987م.
19- فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال لأحمد بن محمد الرائقي ، حمد بن مُحَمَّد الرائقي الصعيدي الْمَالِكِي ، تحقيق: إبراهيم بن سليمان البعيمي، الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: 1417هـ - 1418هـ
20- القاموس المحيط للفيروز آبادي، مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الثامنة، 1426 هـ - 2005 م
21- الكتاب لسيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، 1408 هـ - 1988 م
22- كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي، الناشر: دار : مكتبة الهلال ، تحقيق : د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي
23- لسان العرب، لابن منظور ، دار صادر – بيروت، الطبعة الأولى
24- ليس في كلام العرب ،لابن خالويه، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة: الثانية، مكة المكرمة، 1399هـ - 1979م
25- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح ابن جني، تحقيق: محمد عبد القادر عطا ، الناشر: دار الكتب العلمية، / بيروت، الطبعة : الأولى،1419- 1998م
26- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الناشر دار الكتب العلمية، سنة النشر 2000م.
27- المخصص ، لابن سيده، خليل إبراهيم جفال، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، 1417هـ 1996م.
28- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، لجلال الدين السيوطي ، تحقيق: فؤاد علي منصور، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1418هـ 1998م 29- المقرّب ، ابن عصفور ،، تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود ، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية ، بيروت1998م .
30-معجم المصطلحات الصرفية، د.محمد سمير نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة/ دار الفرقان، ط/1، 1985م
31- الممتع الكبير في التصريف، لابن عصفور الاشبيلي، مكتبة لبنان، الطبعة: الأولى 1996.
32- المنصف لابن جني، دار إحياء التراث القديم، الطبعة: الأولى في ذي الحجة سنة 1373هـ - أغسطس سنة 1954م
33 -همع الهوامع للسيوطي في شرح جمع الجوامع ، عبد الحميد هنداوي الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر

الدوريات:

الاستعمال اللغوي القليل في كتاب سيبويه، د. محمد أحمد هويمل الخريسات، حولية كلية اللغة العربية بالمنوفية، العدد الخامس والثلاثون، يونيو. 2020 م.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **AJASHSS** and/or the editor(s). **AJASHSS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).